

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 - 2000) Algerian efforts to resolve the Eritrean-Ethiopian conflict (1998-2000)

بنادي محمد الطاهر¹ ، عيسى ليتيم²

¹ جامعة بسكرة، الجزائر ، Taharbenadi07@gmail.com

² جامعة خنشلة ، الجزائر ، aissalitim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/18 تاريخ القبول: 2021/09/16 تاريخ النشر: 2021/06/11

Abstract

As soon as the African peoples were freed from the grip of modern European colonialism, they found themselves mired in regional conflicts and wars. Perhaps among the problems left by colonialism on the continent is the problem of borders that exhausted their peoples and disrupted the development process in their countries. This is evident in the hotspots of tension and conflict that many of their countries have lived through. Examples include the Eritrean-Ethiopian conflict in 1998 between two neighboring countries linked by historical and civilizational relations, to turn later into a matter of existence between them, which prompted some regional and international actors to try to separate it from among these actors. Algeria thanks to its continuous diplomatic efforts in the mediation process between the parties to the conflict and the role Al-Mafsali that played until the signing of the peace agreement in 2000

Key words: : Eritrea, Ethiopia, conflict, borders, Algeria, international law

المخلص:

ما أن تحررت الشعوب الإفريقية من قبضة الاستعمار الأوروبي الحديث حتى وجدت نفسها غارقة في صراعات و حروب إقليمية و لعل من بين المشاكل التي خلفها الاستعمار في القارة مشكل الحدود الذي أنهك شعوبها و عطل عملية التنمية في دولها يتضح ذلك في بؤر التوتر والصراع التي عاشتها الكثير من دولها من أمثلتها النزاع الإثيوبي الإريتري عام 1998 بين دولتين جارتين تربطهما علاقات تاريخية و حضارية ليتحول فيما بعد إلى مسألة و جود بينهما الأمر الذي دفع ببعض الفواعل الإقليمية و الدولية إلى محاولة فضه من بين هؤلاء الفاعلين الجزائر بفضل مساعي دبلوماسيتها المتواصلة في عملية الوساطة بين طرفي النزاع و الدور المفصلي الذي لعبته حتى توقيع اتفاق السلام عام 2000

كلمات مفتاحية: ارتيريا، اثيوبيا، النزاع ، الحدود، الجزائر

المؤلف المرسل: محمد الطاهر بنادي، الإيميل: Taharbenadi07@gmail.com

1 المقدمة:

ما أن تحررت الشعوب الإفريقية من قبضة الاستعمار الأوروبي الحديث، حتى وجدت نفسها غارقة في صراعات وحروب إقليمية، ولعل من بين أعقد المشاكل التي خلفها الاستعمار في القارة مشكل الحدود الذي أنهك شعوبها وعطل عملية التنمية في دولها، يتضح ذلك في بؤر التوتر والصراع التي عاشتها الكثير من هذه الدول. من أمثلتها النزاع الأثيوبي الإريتري الذي هو ليس وليد سنة 1998 بل امتد بجذوره إلى أبعد من ذلك، على اعتبار أن الدولتان كانتا وإلى وقت قريب تشكلان كيانا واحدا، فسكانها يرتبطون ارتباطا لغويا، دينيا وإثنيا، وقد لعبت هذه المحددات دورا بالغ الأهمية في صياغة العلاقة بينهما.

إن هذا النزاع القائم بين دولتين جارتين تجمعهما علاقات تاريخية وحضارية، تحول فيما بعد إلى مسألة وجود بينهما، الأمر الذي دفع ببعض الفواعل الإقليمية والدولية إلى محاولة فضه عن طريق الحوار الهادئ وبالسبل السلمية. ومن بين هؤلاء الفاعلين الجزائري، وذلك بفضل مساعيها الدبلوماسية الحميدة التي نشطت دون كلل وبذلت الكثير من الجهد لتذليل الصعوبات وإذابة الجليد وتهيئة الظروف الملائمة لتفكيك أسباب الأزمة، وقد بدأت الوساطة الجزائرية بين طرفي النزاع منذ مؤتمر القمة الإفريقية الخامسة والثلاثون بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 10 - 12 جويلية 1999، حتى توقيع اتفاق السلام الشامل في 12 ديسمبر 2000، السؤال الجوهرى الذي يطرح هنا يتعلق بتقييم الدور الجزائري في إنهاء النزاع الإثيوبي - الإريتري؟

للإجابة عن هذه الإشكالية التي نفترض استخدام مناهج متعددة تتناسب ومخرجات الموضوع، سنحاول تتبع جذور وتطورات هذه الأزمة، وحظوظ الدبلوماسية الجزائرية في وقف الحرب ونشر السلام واستثمارها في فك الحصار السياسي والدبلوماسي المفروض عليها.

2 النزاع الإثيوبي الإريتري الجذور والتطورات:

1-2 الجذور:

تعود العلاقات الإثيوبية الإيتيرية إلى عهود سابقة، حيث مثلت قبائل البلدين امتدادا (الحبشية، التي (AKSSOUM)، ضمن إطار مملكة أكسوم (Abyssinie) للشعب الأبيسيني) سقطت في القرن العاشر ميلادي (بوعشة محمد، 2004، ص.59). لقد استوطن هذا الشعب

المجال الجغرافي لأثيوبيا الحالية، والتي تبلغ مساحتها مليون ومائة ألف كلم²، مع عدد سكان فاق سبعين مليون نسمة ، يتكلمون اللغة الأمهرية ، يدين 45% منهم بالإسلام و45% بالمسيحية الأرثوذكسية، فيما تتوزع النسبة المتبقية بين المذهبين الكاثوليك والبروتستانتية وبعض الديانات التقليدية، تمثل أثيوبيا قوة عظمى في منطقة القرن الإفريقي . لقد كانت ارتيريا جزءا لا يتجزأ من هذه المملكة ، والبالغة مساحتها مائة وأربعة وعشرون ألف وثلاثمائة وعشرون كلم² بتعداد سكاني قدر ب أربعة ملايين وثلاثمائة ألف نسمة، هذه الدولة لا توجد لها من الناحية القانونية لغة رسمية، يمثل المسلمون فيها نسبة 50% والمسيحيون الأرثوذكس 50% . تعتبر دولة معزولة على الساحة الدولية، تخضع كل مؤسساتها لسيطرة الرئيس آسياس أفورقي مع تفتح محدود على العالم الخارجي (Duvernois 2004,pp20-30).

ونتيجة لتطلعات أثيوبيا الإستراتيجية في منطقة البحر الأحمر فإنها أبقت عليها وعلى طول الساحل العربي الممتد في البحر الأحمر كمر حيوي لها، نحو مضيق باب المندب وسواحل البحر الأحمر إلى غاية حدود السودان، حتى فترة الاحتلال الإيطالي لها والذي دام لخمس سنوات ابتداء من عام 1936 إلى غاية 1941 تاريخ حصولها على استقلالها. إن ارتيريا قبل عام 1890 ظلت مرتبطة بأثيوبيا، حيث مثلت جزءا من حضارتها، فقبائل التي قراي الناطقة باللغة الأمهرية كانت تتبع مملكة أثيوبيا في ثقافتها، دينها ولغتها (Gedamu Minale Kalewongel,2008,pp.30-31).

لقد ظلت إرتيريا محل أطماع القوى الدولية الكبرى طيلة الفترة الحديثة والمعاصرة، خاصة بعد أن سعى الإيطاليون منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى إيجاد مجال حيوي لهم في شرق إفريقيا، رغم تأخر خروجهم إلى ميدان المنافسة الاستعمارية بسبب عدم استكمال وحدتهم القومية إلا في عام 1861 (حميدي جعفر عباس، 2002، ص.84)، وذلك بتعويض ما فاتهم نتيجة فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، كما أنهم كانوا يرون في أنفسهم رمزا لقوة الإمبراطورية الرومانية، لذا أقدموا على احتلال مينائي "مصوع وعصب" على ساحل البحر الأحمر عام 1882، وبالتالي التوغل داخل الأراضي الارتيرية لأسباب عديدة نذكر منها : توطين المزارعين من جنوب إيطاليا في الأراضي الارتيرية الخصبة ، استغلال الموانئ الارتيرية في المبادلات التجارية مع باقي الدول الإفريقية، الاستفادة من قدراتها البشرية ، وذلك بتجنيد الارتيريين لخدمة المجهود الحربي في حروبهم

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

التوسعية في ليبيا ، كما كانت ترى فيها منطلقا لغزو أثيوبيا (Gedamu Minale، Kalewongel,p.32). وفعلا حاولوا التوغل في الأراضي الحبشية ونجحوا في احتلال شمالها في الفترة الممتدة من عام 1894 إلى عام 1895 ، لكنهم فشلوا في إخضاعها لنفوذهم، بعد هزيمتهم في معركة عدوة عام 1896، بعدها وقعوا معاهدة أديس أبابا للسلام في 26-10- من نفس العام اعترفوا بموجبها باستقلال أثيوبيا (دياب احمد ابراهيم، 1981، ص،ص139-140) .

لقد استمرت الأطماع الايطالية في المنطقة، فبعد وصول بينيتو موسوليني إلى الحكم في ايطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، أرسل حملة عسكرية إلى إثيوبيا عام 1935 تمكن بواسطتها من فرض سلطانه عليها ، لكنه طرد منها عام 1941 .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية هيمنت بريطانيا على اريتريا ابتداء من سنة 1944 إلى غاية 1952 حتى صدور القرار الأممي، وهذا بعد نجاح المشروع الأمريكي الذي حدد مستقبلها. لقد صدر هذا القرار بأغلبية 46 صوتا مقابل 10 أصوات وامتناع 4 عن التصويت بتاريخ 02 ديسمبر 1950 باسم القرار الفيدرالي رقم: 1950/390، والذي أصبح نافذا منذ 15/04/1952، رغم تأكيد وزير خارجية ايطاليا من خلال مذكرته التي رفعها في نفس اليوم إلى لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بارتيريا، حيث أكد من خلالها بأنها لم تكن في أي وقت مضى جزءا من أثيوبيا، وبالتالي تفنيد كل الإدعاءات الأثيوبية القائلة بتبعية الأراضي الأرتيرية لها (الانصاري فاضل، 1975، ص،ص27-28).

لقد ترتب عن هذا القرار الأممي منح هذا الإقليم الاستقلال الذاتي ضمن الاتحاد الفيدرالي مع الإمبراطورية الإثيوبية، حيث صادق الإمبراطور هيبلا سيلاسي على الدستور الجديد يوم 11 أوت 1952، كما صادق يوم 11 سبتمبر من نفس العام على القانون الفيدرالي ، بحضور وفد اريتري ضم كلا من رئيس الجمعية التأسيسية ووكيلها وبحضور مندوب الأمم المتحدة والحاكم العام لإدارة اريتريا، حيث أصبح هذا القانون حيز التنفيذ، تعهد من خلاله باحترام نظام الفيدرالية.

وبعده وبأيام، أي في 15 سبتمبر سلمت بريطانيا السلطة رسميا إلى الحكومتين الأثيوبية والاريتيرية (بكر عثمان، 1994، ص،ص47)، لكن وبحلول سنة 1962 أعلنت إثيوبيا بأن ارتريا جزء لا يتجزأ من أراضيها، حيث اعتبرتها مقاطعة إثيوبية ضائعة إبان فترتي الإحتلالين الإيطالي (1890 – 1941) والبريطاني (1941-1952) ، وهذا بعد أن أعلن الإمبراطور هيبلا

سيلاسي إلى إلغاء هذا الإتحاد عام 1964، وضم ارتيريا رسميا لأثيوبيا بشكل نهائي بحجة الامتداد التاريخي الذي جمع قبائل كلا البلدين (Dias Magnolia Alexandra,2008,p144). لقد تأسست أول حركة مقاومة ارتيرية بالقاهرة بزعامة محمد آدم عام 1960، والتي أطلقت على نفسها اسم جبهة تحرير ارتيريا (ELF)، بعد أن بلغ العنف والاستبداد الإثيوبي تجاه الارتيريين مداه، من مصادرة للحريات العامة ومنع للعمل السياسي. لقد مثلت هذه الجبهة إطارا وطنيا ارتيريا ضم كل مناضل ثوري وكل قوة وطنية ارتيرية، هدفت إلى تحقيق الاستقلال التام من خلال النضال السياسي والكفاح المسلح، معتبرة نفسها بأنها ليست حزبا سياسيا ولكنها تجمع ثوري (ابويكر عثمان،ص،ص538-539، وايضا:محمد رافت اجلال واخر،1985،ص.124).

لم يرض الارتيريون بسياسة الأمر الواقع، لذا تشكلت جبهة مقاومة جديدة عام 1970، أطلقت على نفسها اسم الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا (EPLF)، حيث قامت بسلسلة هجمات استهدفت القوات الإثيوبية، وقد وجدت تعاطفا إقليميا ودوليا، خاصة من قبل بعض الدول العربية كسوريا والعراق، اللتان كانتا تنتظران إليها على أنها أرض عربية محتلة (Gedamu Minale Kalewongel,p35).

وفي 12 سبتمبر عام 1974 قامت الحرب الأهلية الأثيوبية، بعد نجاح الماركسيين في الاستيلاء على الحكم إثر الانقلاب على نظام هيللا سيلاسي، حيث تولت إدارة البلاد حكومة عسكرية مؤقتة (Fisseha Mihani,p2). هذه الأخيرة طرحت فكرة منح ارتيريا حكما إداريا ذاتيا، غير أن هذه الفكرة لم تتحقق، بعد أن قام العقيد منغستو هايلي مريام بإجهاضها معتبرا الأرض الارتيرية أرضا إثيوبية.

وأمام هذه التطورات بدأت مواجهة الارتيريين لنظام منغستو هايلي مريام تأخذ منحى تصعيديا، فبدؤوا غزوه للمدن الرئيسية وذلك بعد أن سيطروا على المناطق الريفية، بتلقيهم الدعم من قوى عربية إقليمية، مما عجل بانهار نظامه عام 1991 (العنكي طه حميد حسين،2010،ص.57)، وهذا بعد أن اتحدت جبهة التحرير الشعبية الإرتيرية بزعامة الرئيس آسياس أفورقي وجبهة الحركة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثيوبية المعارضة (EPRDF)، على قلب نظام حكمه (Lyons Terrence,2009,p167)، وهكذا حلت محلها قوات

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإرتيري (1998 – 2000)

المعارضة بقيادة ميليس زيناوي ، في حين سيطرت جبهة التحرير الاريتريّة بقيادة آسياس أفورقي على العاصمة الاريتريّة أسمرا.

إن تغيير موازين القوى هذا، تمخض عنه الاتفاق على إجراء استفتاء تقرير مصير الشعب الاريتيري، بعد إشراف الأمم المتحدة عليه والذي جرى فيما بين 23-25 أبريل 1993، حيث أرسلت حكومة أثيوبيا المؤقتة 13 مراقبا في مهمة الإشراف على نزاهة عملية الاستفتاء الذي كانت نتيجته تصويت الاريتيريين بالأغلبية الساحقة لصالح الانفصال عن إثيوبيا، وأن تصبح دولة مستقلة ذات سيادة. إن نسبة المصوتين بينهم بنعم وصلت إلى 99% من مجموع الناخبين وقد أقرت الأمم المتحدة ذلك وشهدت على نزاهة وحرية الأجواء التي أحاطت بالاستفتاء حيث اعترفت أثيوبيا، بدولة ارتيريا الجديدة كأمة مستقلة في 24 ماي، وبذلك أصبحت العضو رقم: 182 في الهيئة الأممية (Human rights watch, 2003,p13).

لقد أوكلت مهمة تسيير شؤون ارتيريا إلى حكومة انتقالية، انتخب على رأسها "آسياس أفورقي" رئيسا لجمهورية ارتيريا المستقلة، كما تم التوقيع بين الجانبين على اتفاقية الصداقة والتعاون ، تلاها تعاون اجتماعي واقتصادي، مع رفع العقوبات أمام تنقلات السكان بين البلدين، ومنحهم الجنسية المزدوجة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، إضافة إلى التنسيق في المجالات الأمنية ، العسكرية، النقل والمواصلات، كما منحت ارتيريا لأثيوبيا تسهيلات في موانئها (Gedamu Minale Kalewongel,p39).

إن وصول ميليس زيناوي إلى الحكم في أديس أبابا بعد فوزه برئاسة الحكومة في الانتخابات التعددية عام 1995، ترك انطبعا بأن العلاقات بين البلدين ستطبع في إطار التعاون المشترك لحل المشاكل الداخلية والخارجية لكليهما، غير أن بعض الجهات في أثيوبيا مازالت تنتظر لإرتيريا على أنها جزء من أراضيها مع رغبتها في التأكيد على دورها وقوتها أمامها، الأمر الذي دفع إلى جر البلدين نحو الحرب مرة أخرى (Abdefatah (Nadia, 2012,p19).

2-2 تطور الصراع

لقد كانت وراء كل طرف من طرفي الصراع أهداف إستراتيجية وعسكرية، فقد تمثلت أهداف أثيوبيا الإستراتيجية العسكرية في التالي :

- العمل على إضعاف إرتيريا .

- قضم وهضم أكبر مساحة ممكنة من أراضيها لفرض الواقع على الأرض .
 - وضع اليد على المناطق الإستراتيجية والحيوية في عمق الأراضي الإرتيرية لاستخدامها فيما بعد للضغط على حكومتها أثناء أية مفاوضات .
 - العمل على قلب نظام الحكم وتنصيب نظام موال لأديس أبابا، حيث أخذت كل احتياطاتها لتنفيذ ذلك .
 - السعي من أجل الحصول على مجال حيوي بحري على البحر الأحمر .
 - ضرب الاقتصاد الإرتيري وهذا باستهداف بناء التحتية .
 - تفكيك النسيج السياسي والاجتماعي الإرتيري وذلك بتقسيمه إلى مجموعات عرقية، قبلية، عشائرية ودينية .
- وأمام هذه الإستراتيجية وضعت إرتيريا مقابها إستراتيجية عسكرية تمثلت فيما يلي:
- التمسك بالأراضي الحدودية المتنازع عليها .
 - التوسع على حساب الأراضي الأثيوبية .
 - العمل على إرباك النظام السياسي لأديس أبابا، ومحاولة ابتزازه في حالة إجراء مفاوضات (مقدم فيصل، 2008، ص.ص. 94-95).
- إن الصراع بين البلدين تطور منذ شهر أوت 1997، وهذا بعد أن اختلف الجانبان على مسألة السيادة على عدد من المناطق الحدودية محل النزاع وهي: زلامبيسا، بوري، بادمي، شيرارو، مثلث برجا، الحميرة، والبيتيا، اندكيدا، عفر، وبعض مدن ولاية تيجراي، ديجي، وأردى ماتبوس (سليمان عطا الله، 2015، ص. 115)، ورغم لقاء رئيسي البلدين لحل الخلاف إلا أنه فشل، مما دفع بالحكومة الإرتيرية إلى إرسال قواتها لفرض سيادتها على أراضيها، ومن هنا بدأت الأزمة التي جند لها الطرفان عشرات الآلاف من الجنود، الذين انتشروا على طول الحدود بين البلدين.
- استطاعت القوات البرية الإرتيرية بسط نفوذها على المناطق الحدودية المتنازع عليها، ملحقة خسائر كبيرة بالجانب الأثيوبي، الذي رد بشن هجوم مضاد، استعمل فيه الطيران الذي استهدف العاصمة أسمرا ومطارها الدولي. إنه ومنذ قيام هذا النزاع بين الدولتين

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

الجاريتين، تدخلت فواعل من دول الإقليم ومنظمات إقليمية و دولية لإنهاءه، والعمل على إيجاد حل سلمي له، غير أن هذه الجهود لم ترق إلى درجة الوساطة .

وفي خضم هذا الصراع سعت بعض دول القرن الإفريقي إلى تقريب وجهات النظر، والتي تبناها رئيسي جمهوريتي أوغندا وجيبوتي، فقد قام رئيس جيبوتي حسين غوليدا في 15 ماي 1998 بمبادرة دعى من خلالها الطرفان إلى تغليب لغة الحوار على لغة على لغة الحرب، لكنها وئدت بسبب رفض ارتيريا لما جاء فيها من نقاط،معتبرة إياها تحيزا للطرف الأثيوبي، كما قام الرئيس الأوغندي يوري موسفيني بزيارة إلى البلدين مع أوائل شهر جويلية من نفس السنة عرض فيها وساطته على الطرفين، غير أنها قوبلت بالرفض كذلك، وهكذا استمرت المواجهات العسكرية، كما أن مساعي الرئيس الكونغولي " لوران ديزيري كابيلا" في نفس الشهر أخفقت في إقناع الطرفين بالدخول في مفاوضات تسوية بالطرق السلمية ، ثم تلاها تدخل الولايات المتحدة ورواندا بما عرف بالمبادرة الأمريكية الرواندية في 1 جوان 1998، وقد ارتكزت هذه المبادرة على ما يلي :

- انسحاب القوات الإرتيرية خارج المناطق محل النزاع .
- جعل مناطق الصراع منزوعة السلاح واستبدالها بمناطق خفض التصعيد .
- العمل على إخضاع هذه المناطق إلى فاعلين دوليين.

ويعد مفاوضات سلام مكثفة بين الجانبين إلا أنهما فشلتا في إقناع السلطات الإرتيرية بقبول مخطط المبادرة للسلام، في حين قبل بها الطرف الأثيوبي، وبعد انهيارها تلتها مبادرة الأمم المتحدة يوم 5 جوان 1998، وذلك بدعوة الطرفان للجلوس إلى طاولة الحوار، لكنها فشلت بدورها، لتتجدد المواجهات من جديد في 18 جانفي 1999، بسبب تماطل ارتيريا في سحب قواتها إلى حدود ما قبل هذا التاريخ، مما دفع بأثيوبيا إلى حشد قواتها مبادرة بهجوم كاسح على ثلاث جهات شرقا، غربا ووسطا، تمكنت بواسطته من إجبار القوات الإرتيرية على الانسحاب من إقليم بادمي الذي يقع في قلب الصراع (Dagne Ted,2000,p4).

وفي 12 ماي 2000 ، اندلعت المواجهات مجددا، حيث ميزها العنف والشدة، أحرزت من خلالها القوات الأثيوبية تقدما كبيرا في عمق الأراضي الإرتيرية، وعلى كل الجبهات.وبعد مواجهات عنيفة دامت لمدة أسبوع، تمكنت بفضل قواتها من تدمير الخطوط الأمامية الإرتيرية متوغلة في غربها (Gedamu Minale Kalewongel,p51) ، مما اضطر

هذه الأخيرة إلى العودة لحدود ما قبل 06 ماي 1998، مع استئناف المفاوضات غير المباشرة بالجزائر العاصمة في 30 ماي 2000 (Human rights watch,p 18).

3- الوساطة الجزائرية وجولات المفاوضات :

3-1 - الوساطة الجزائرية :

عدت القارة الإفريقية فضاء خصبا استثمرته الدبلوماسية الجزائرية، بواسطة نشاطها الدبلوماسي الذؤوب والمكثف، مما أهلها بأن تلعب دورا مفصليا على الساحتين الإقليمية والدولية. وقد كانت إفريقيا جزءاً من اهتمامات السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال (بكاي منصف، 2017، ص. 36)، مواصلة بذلك مسيرتها النضالية لتحرير الشعوب، بسط السلام، التضامن، فض النزاعات ، الحروب، ترقية الأمن والاستقرار (بالحبيب عبد الله، 2001، ص. 166)، ضمن إطار تضامن ووحدة شعوب إفريقيا، وإيماننا منها بانتمائها الإفريقي، وفي هذا الإطار اندرجت الوساطة الجزائرية في حل النزاع الأثيوبي الارتيري (بكاي منصف، ص. 36).

يذكر بأنه وفي أواخر سنة 1998، قدمت منظمة الوحدة الإفريقية خطة، تكونت من عدة نقاط، طالبت من خلالها ارتيريا بالعودة إلى وضعية ما قبل تاريخ 06 ماي 1998، وقد قبلت أثيوبيا بها، في حين طالبت ارتيريا توضيحات بشأن ما ورد فيها من نقاط، بعدها قامت القوات الأثيوبية بدفع القوات الارتيرية إلى التراجع عن إقليم بادمي (Dagne Ted,2000,p4).

وفي ظل هذه الظروف ورثت الجزائر الرئاسة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال الدورة 35 للمؤتمر العادي لرؤساء الدول والحكومات في الفترة الممتدة ما بين 10-12 جويلية 1999، وقد كانت تسعى من خلال ذلك إلى إيلاء عناية بالغة للمسائل الإفريقية، موظفة رصيدها الدبلوماسي ومؤسساتها القوية والفعالة في خدمة القضايا الإفريقية، كما أن موقعها الجغرافي البعيد عن تجاذبات الصراع بين الدولتين، جعل منها طرفا محايداً في النزاع، حيث استطاعت في ظرف وجيز توفير كل الأجواء المناسبة لانعقاد المؤتمر، وأن تتغلب على كل المصاعب، حيث نجحت في استقبال عشرات الوفود التي بلغ عدد الرؤساء فيها 42 رئيس دولة ، وثلاث رؤساء حكومات ورئيس دولة فلسطين الذي شارك كعضو ملاحظ، إلى جانب الأمناء العامون لكل من: هيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

الأفريقية، وجامعة الدول العربية (رشيد بوسالم، 1999، ص.2، وايضا، العربي فارس، 2013، ص-ص. 72-75).

إن هذا الحضور المكثف يعد في حد ذاته إنجازًا كبيرًا للدبلوماسية الجزائرية، كما مثلت هذه الدورة فرصة حقيقية للطرفين من أجل إيجاد خارطة طريق لتسوية النزاع بطرق سلمية، حيث قبل الجانبان بسبل تنفيذ الاتفاق الإطار، الذي اقترحته منظمة الوحدة الإفريقية في هذه الدورة، والذي نادى بوقف الأعمال العدائية وعودة القوات الإريتيرية إلى وضعها السابق، مع استرجاعها للأراضي التي استحوذت عليها أثيوبيا بعد شهر فيفري 1999، كما دعت الوثيقة طرفي النزاع إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار النهائي وتعيين المراقبين العسكريين من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة (Dagne Ted, p40).

لقد تناول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية في كلمته الافتتاحية مسألة مكافحة الإرهاب، كما تطرق إلى الصراعات والنزاعات في القارة الإفريقية، ملحًا على إلزامية وضع الحلول المناسبة لها، وذلك بنكاثف جهود جميع دول القارة، مركزا على النزاع المزمع بين كل من ارتيريا وإثيوبيا، وعلى ضرورة وضع حد لهذا الصراع الذي استنزف مقدرات البلدين، وبناء على ذلك طرح على الزعماء الأفارقة المقاربة الجزائرية في حل هذا النزاع وقد لاقى اقتراحه ترحيبا وتفويضا واسعين من قبل الحاضرين (العايب سليم، 2011، ص.102).

استطاع الرئيس الجزائري جمع الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي بنظيره الرئيس الإريتري آسياس أفورقي، من أجل تخفيف حدة التوتر بين الجانبين، مع الاستماع لانشغالات كل طرف، وقد كللت جهوده بتبني الجانبين لغة الحوار كسبيل لنزع فتيل الحرب (العايب سليم، ص. 102).

يذكر بأن هذه المبادرة تضمنتها فقرة في البيان الختامي، تشير إلى ضرورة تبني الخيار السلمي، والدفع بالمبادرة الجزائرية إلى الأمام وما يهيم الجزائر في هذا الإطار هو إفتكاك تركية الدول الإفريقية لنهايتها في الوساطة، رغم وجود مساعي من بعض دول الجوار والإقليم لإفشال هذه المبادرة (العايب سليم، ص-ص. 102-103).

لقد كان الرئيس الجزائري ينتقل شخصا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الأول الإثيوبي والرئيس الإريتري، لاستيضاح وجهات نظر الطرفين، ولمعرفة خلفيات وشروط كل منهما،

وفي ذات الوقت العمل على إذابة الجليد بينهما، رغم أن هذه القمة عقدت في أجواء الحرب المشتعلة بين الدولتين. (حسين سنطوح، 2013، ص.76)

لقد تم وضع وثيقة الجزائر التي عرفت فيما بعد بإجراءات وضع اتفاق إطار لمنظمة الوحدة الإفريقية حول سبل فض النزاع، ووقف الحرب، حيث احتوت هذه الوثيقة على آليات وطرق تنفيذ هذا الاتفاق ووقف الحرب وقد تضمنت النقاط التالية:

- تلتزم الحكومة الايرتيرية بإعادة انتشار قواتها خارج المناطق التي احتلتها قبل 6 ماي 1998.

- إعادة انتشار قوات الحكومة الإثيوبية خارج المناطق التي استحوذت عليها في 6 فيفري 1998، والتي لم تكن خاضعة لإدارتها قبل 6 ماي 1998.

- يكف كلا الطرفين عن كل النشاطات التي من شأنها تأجيج الموقف.

- إن إعادة انتشار القوات لن يمس الوضعية القانونية النهائية للأراضي المعنية.

- قبول الطرفين بانتشار قوات سلام دولية.

- يبيت في آليات إعادة الإدارة المدنية والسكان إلى مناطقهم بعد وقف الأعمال العدائية.

أعلنت ارتيريا قبولها المباشر بهذه الوثيقة، بينما تحفظت عليها أثيوبيا، رافضة التوقيع

على الاتفاق الإطار، ومعه اتفاق وقف إطلاق النار (Dagne Ted,p4).

كلف القمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وبمساعدة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سليم أحمد سليم بمتابعة الجهود المبذولة لغرض الوصول إلى حل نهائي للنزاع، وهذا بعد أن حصلت الجزائر على تعهد طرفيه، حيث أصبحت مكلفة بصفة رسمية برعاية الوساطة باسم المجموعة الإفريقية، وبهذا بدأت تتحرك في هذا الاتجاه، وقد كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وزير العدل أحمد أويحي بمتابعة هذا الملف بصفته ممثلا شخصيا له.

3-2: جولات المفاوضات:

لقد سلكت المفاوضات مسارا صعبا استمر لسبع جولات دامت 18 شهرا واعتبرت الجزائر العاصمة مركز الاتصالات العامة بشأن هذا النزاع ومقرا للمفاوضات غير المباشرة وقد امتدت أربع منها طيلة عام 1999 وكانت كالتالي:

- الجولة الأولى:

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

بدأت من 22 إلى 25 جويلية 1999، وقد استغرقت أربعة أيام كاملة، تشكلت من وفد عن منظمة الوحدة الإفريقية برئاسة السيد أحمد أويحي، مبعوثا شخصيا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد ارتكزت محاور هذه الزيارة على البحث مع رئيسي الدولتين المتنازعتين في طرق تنفيذ توصيات قمة الجزائر، خاصة الاتفاق الإطار للمنظمة الإفريقية وآلياته (بوعشة، ص.150). وفي هذه المحادثات أكدت ارتيريا التزامها التام بالاتفاق، واستعدادها لتنفيذ مخطط السلام الإفريقي، وقد أخذت الجزائر بعين الاعتبار نقاط الالتقاء والاختلاف، مع دراسة مقترحاتهما للخروج بنتيجة تسهل تسوية النزاع.

- الجولة الثانية:

قادها أحمد أويحي فيما بين 05 و11 أوت 1999، وقد شملت زيارته أديس أبابا وأسمرا، واستغرقت أسبوعا كاملا، حيث قدم وثيقة الترتيبات الفنية، التي وافقت عليها ارتيريا دون شروط، بينما أبدت أثيوبيا تحفظاتها على بعض بنودها، وذلك في رسالة رسمية بعث بها رئيس الوزراء الأثيوبي ميلاس زيناوى إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، يطلب فيها توضيحات عن بعض بنودها، وعلى إثر ذلك عقد اجتماع بالجزائر برئاسة أحمد أويحي، ضم ممثلي الأمم المتحدة والولايات المتحدة، نوقشت فيه التطورات الحاصلة على ساحة الصراع، وقد تمخض عنه وصول فريق العمل إلى صياغة وثيقة سميت بوثيقة التدابير الفنية الخاصة بتطبيق الاتفاق على أرض الواقع شملت العناصر التالية:

-وقف المعارك، بمعنى وقف كل الهجومات المسلحة، وكل الأعمال التي من شأنها عرقلة تنفيذ الاتفاق المرجعي.

-وضع لجنة حيادية تتكفل بتحديد المواقع المتنازع عليها قبل 06 ماي 1999 .

-إنشاء بعثة أممية على مستوى سلطات مجلس الأمن والأمم المتحدة، مهمتها حفظ السلام ومراقبة تنفيذ الاتفاق المرجعي .

-قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة المتابعة ولجنة عسكرية، لتسهيل تطبيق وتنفيذ الاتفاق الإطار لوقف المعارك .

-إعادة انتشار القوات الأثيوبية، ثم القوات الإريتيرية وعودة الإدارة المدنية إلى المناطق المعنية بالانتشار (العربي فارس، ص.76-77).

- الجولة الثالثة:

قادها الوفد الجزائري برئاسة أحمد اويحي، امتدت من 22 إلى 26 أوت 1999، دامت خمسة أيام كاملة، زار فيها اديسا بابا واسمرا، قدم من خلالها توضيحات لأثيوبيا حتى توافق هذه الأخيرة على الترتيبات التقنية، وقد قبلت بها رغم أنها كانت غير كافية، حسب وجهة نظرها .

لقد ظلت حالة الترقب قائمة بين البلدين، وساد مناخ من التوتر الشديد، خاصة بعد إعلان أثيوبيا مع بداية سبتمبر 1999 عن تعرضها لهجوم إرتيري واسع، بعدها صدر بيان من وزارة خارجيتها في 04-09-1999، أعلنت بموجبه التناقص الحاصل في وثائق خطة السلام الإفريقية (حول بلقاسم، 80، 2003)، من جهتها أصدرت ارتيريا بيانا في 06-09-1999، أشارت فيه إلى تقاعس المجتمع الدولي في التعامل بجدية مع أثيوبيا، خاصة وأنها تنتهج سياسة عدوانية تجاهها، وتجاه رعاياها المقيمين في أثيوبيا، وأنها على استعداد للرد على هذه الأعمال الاستفزازية (بوعشة، ص.151).

- الجولة الرابعة:

إنه وعلى إثر تصاعد حالة التشنج بين البلدين، أبدت الدبلوماسية الجزائرية استياءها من هذه التطورات، التي لا تخدم مسار السلام، فقام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري بجولته الرابعة، في الفترة ما بين 24 إلى 30 أكتوبر 1999، ولمدة أسبوع كامل، أجرى من خلالها اتصالات مع الرئيس الأثيوبي، تمحورت حول الترتيبات التقنية لإزالة المخاوف الأثيوبية، مع الطلب منها توضيح موقفها، وقد ردت أثيوبيا على هذا الطلب يوم 24 أكتوبر من نفس السنة، وهذا بعد يوم واحد من زيارة الوفد لها، ملتزمة بالعودة إلى الوضع السابق، وضبط الحدود وترسيمها، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للخلاف ، ونزع السلاح (بوعشة، ص.152).

- الجولة الخامسة:

اجتمع فريق العمل المكلف بمتابعة ملف النزاع، فيما بين 3 إلى 6 فيفري 2000 بالجزائر العاصمة، لمناقشة المستجدات وتقييم الأوضاع من جديد . بعدها قام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري بجولته الخامسة فيما بين 24 فيفري إلى 4 مارس 2000، وقد وصفها الملاحظون بأنها أطول جولة لأنها استغرقت 11 يوما، سعى من خلالها الوفد إلى

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

تبديد الشكوك، حيث دعا الطرفان إلى خوض مفاوضات غير مباشرة بالجزائر (الجمل شوقي، 2002، ص.ص.404-405). ، والتي جرت فيما بين 29 أبريل إلى 5 ماي 2000، بمشاركة وزيرى خارجية الدولتين سيوم مسفان ، و هايلي ولندساي وبحضور أحمد أويحي عن الجانب الجزائري وأنطوني ليك عن الجانب الأمريكي ورينو سري عن الجانب الأوروبي.

ورغم استمرارها لمدة أسبوع كامل، إلا أنها لم تتطرق للمسائل الجوهرية، بسبب تعنت الطرفين وتمسكهما بمواقفهما المتصلبة، فارتيريا طالبت بالتوقيع المسبق على الاتفاق الإطار وترتيباته ووقف إطلاق النار، بدعوى أن عدم توقيع أثيوبيا على هاتين الوثيقتين يظهر نواياها السيئة، في حين تمسكت هذه الأخيرة بمواقفها التي كانت عليها منذ جويلية 1999، ومعنى ذلك أنه لا توقيع إلا بعد استكمال الترتيبات الفنية، مما أفشل المفاوضات، وتبادل الطرفان الاتهامات، حيث اتهمت ارتيريا أثيوبيا بعرقلة مسار السلام (لحول، ص.ص.82-83).

أمام هذا الانسداد اتصل الرئيس الجزائري برئيسي البلدين، كما راسل الأمين العام للأمم المتحدة وكذا الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، لإبلاغهما بجهود الوساطة الجزائرية لحل النزاع، ولفت نظرهما إلى الطريق المسدود الذي آلت إليه المفاوضات، وكرد فعل على ذلك قام الأمين العام للأمم المتحدة بإيفاد بعثة استطلاعية تتكون من سبعة أعضاء إلى عاصمتي البلدين يومي 8 و 9 ماي 2000، لإجراء محادثات مع الحكومتين، من أجل بحث سبل التسوية السلمية للصراع، وعدم اللجوء إلى الخيار العسكري، لكن النزاع تجدد في 12 ماي من نفس السنة، وذلك بعد مغادرة البعثة الأممية بأيام، حيث قامت أثيوبيا بشن هجوم عنيف مكنها من التوغل مجددا في غرب الأراضي الإريتيرية، ووسطها كما ألحقته بهجوم آخر يوم 23 ماي، نتجت عنه خسائر كبيرة في صفوف القوات الإريتيرية.

وفي ليلة 24 ماي أعلنت الحكومة الإريتيرية قبولها بمقترح منظمة الوحدة الإفريقية القاضي بوقف الأعمال العدائية والعودة إلى الوضع السابق (Dagne Ted,p9). إن هذا التطور في الأحداث دفع بمجلس الأمن الدولي إلى إصدار القرار رقم: 2000/1297، الذي ادان بقوة تجدد القتال بين اثيوبيا واريتيريا، وطالب الطرفين بوقف كل العمل العسكري، والامتناع عن اي استخدام للقوة مرة اخرى(مجلس الامن،12ماي2000،ص2)، وتبعه القرارر2000/1298، الذي يقرر ان تمنع جميع الدول توريد الأسلحة والاعتدة ذات الصلة من أي نوع إلى إثيوبيا واريتيريا(مجلس الامن،17ماي2000،صص.2-3)،

- الجولة السادسة:

رغم المواجهات العسكرية وتعثر مسار المفاوضات، إلا أن جهود الدبلوماسية الجزائرية لم تتوقف، بل تواصلت اعتقاداً منها بإمكانية الحل السلمي، تضاف إليها الحنكة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والاحترام الذي يحظى به على مستوى القارة الإفريقية، لذا وجه دعوة استعجاليه لحكومتي البلدين بالوقف الفوري وغير المشروط للعمليات القتالية، حاثاً المجتمع الدولي للتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، وتجسيد جهود السلام التي قامت بها الجزائر (العايب سليم، ص.106).

وبناء على ذلك، أوفد مبعوثه الشخصي في الفترة الممتدة ما بين 21 إلى 24 ماي من نفس العام، في جولة دامت لأربعة أيام، وكانت ترمي إلى الوقف الفوري للعمليات العدائية، تأتي بعدها مواصلة المباحثات غير المباشرة في الجزائر، والضغط على الطرفين لسحب قواتهما من المناطق المسيطر عليها قبل 1998/05/06، كما أصدر بياناً بتاريخ 24 ماي 2000 يناشد من خلاله الطرفان بالامتناع عن نشر قواتهما المسلحة، ووقف إطلاق النار، وقد ردت ارتيريا بسحب قواتها والاستعداد لخوض المفاوضات بالجزائر.

- الجولة السابعة:

ميزها انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية شخصياً إلى كل من أديس أبابا وأسمرا أيام 25-26-27 ماي 2000، استغرقت ثلاثة أيام، داعياً الطرفان إلى وقف القتال والعودة إلى طاولة المفاوضات، منتزعا بذلك التزامهما به وفقاً للاتفاق الإطار والإجراءات التقنية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية، وقد توج ذلك بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار يوم 18/06/2000 بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، حيث تصافح وزيراً خارجية البلدين عند حفل التوقيع (بوعشة، ص.156).

وبهذه المناسبة ألقى رئيس الجمهورية كلمة جاء فيها ما يلي: «...إنني سعيد، جد سعيد بهذا الإنجاز العظيم الذي حققته أثيوبيا وارتيريا، بتوقيع ممثلتهما على الاتفاق الذي ينهي النزاع المسلح بين البلدين بأسلوب حضاري يتلاءم مع ماضي الشعبين المجيد، ويعيد لهما الأمل في العيش باطمئنان في كنف السلام والاستقرار... لقد أثبت الطرفان أن الحوار هو الطريق الأسلم والأبقى على مر الزمن في إرساء دعائم الوثائم وإقرار الأمن، وأعاد للشعوب الإفريقية الثقة في نفسها وفي قدرتها على حل مشاكلها... لأن إفريقيا بعد أن تمكنت من

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإريتري (1998 – 2000)

تحقيق التسوية السلمية لأحد النزاعات الأكثر فتكا في العهد المعاصر، فمن حقها أن تؤمن بإمكانية الحل السلمي للمآسي الأخرى التي تعصف بها حتى اليوم...» (رماني إبراهيم، ص.482) .

لقد نص هذا الاتفاق على أن يكون عمق الانسحاب الإريتري بطول 25 كلم، مع إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي وإنشاء مفوضية لترسيم الحدود بين الدولتين، تستند في مرجعيتها على المعاهدات الاستعمارية لسنوات 1900 – 1902 – 1908 (العنكي، ص.62) ، وفي اليوم الموالي أي 19 جوان خاطب سفير الجزائر في الأمم المتحدة عبد الله بعلي برسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي يطلعه فيها على المرفقات، التي تضمنها وقف الأعمال العدائية، بين حكومة جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ودولة إرتيريا (United Nations, 2000)، بعدها وفي يوم 31 جوان من نفس السنة، أعلن مجلس الأمن الدولي من خلال القرار 1312 المؤرخ في 31 جوان 2000 عن إرسال البعثة الأممية إلى أثيوبيا وإرتيريا (E.N.M.E.E)، وهذا بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، حيث سمح في 30 أوت بإيفاد 4200 جندي، من ضمنهم ملاحظين عسكريين، مهمتهم تنظيم آليات مراقبة التوجهات العدائية للجانبين (العنكي، ص.62)

3- وقف إطلاق النار واتفاقية السلام الشامل :

إن توقيع وقف إطلاق النار، تم تحت غطاء الرئيس الجزائري، وبمشاركة وزيري خارجية البلدين، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، ممثل الاتحاد الأوروبي، والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. لقد عد هذا الاتفاق تنويجا لجهود الوساطة الجزائرية منذ تسلمها رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية عام 1999.

إن وقف إطلاق النار لم يتضمن مسألة الحل الدائم للصراع، خاصة ما تعلق منه بالتعويضات وترسيم الحدود، مما جعل الآلة الدبلوماسية الجزائرية تتحرك من جديد للبت في هذه الإشكاليات، وقد كلف الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية لدى وزارة الخارجية عبد القادر مساهل بمتابعة هذا الملف في الفترة الممتدة ما بين 23 إلى 27 أكتوبر 2000، وقد تم الاتفاق على تسوية مشكل الحدود بالرجوع إلى الاتفاقيات التي أبرمت في العهد الاستعماري، كما سبقت الإشارة إليه .

أما فيما يخص مسألة التعويضات، فإن الطرف الجزائري اقترح تكوين لجان خبراء للنظر في كل ما يختص بهذه مسألة، وللدفع بهذا الملف الى الأمام، قام عبد القادر مساهل بزيارة إلى الدولتين فيما بين 06 إلى 09 نوفمبر 2000، ومن 16 إلى 19 من نفس الشهر في جولة لاحقة، وقد كللت جهوده بقبول مقترحات الوساطة الجزائرية في 12 ديسمبر 2000، تاريخ توقيع اتفاق السلام الشامل، باعتبار الجزائر رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ويحظر كل من منظمة الوحدة الإفريقية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد التزم الطرفان بما جاء فيه، حيث احتوى على سنة بنود (فصول).

وهذا هو النص الأصلي للاتفاق، والموجه من قبل ممثل الجزائر الدائم في الأمم المتحدة، إلى السيد أمينها العام ورئيس مجلس الأمن الدولي، حيث جاء فيه ما يلي: « يشرفني أن أحيل لكم نص اتفاق السلام بين ارتيريا وأثيوبيا، والموقع بالجزائر العاصمة يوم 12 - 12 - 2000 (ينظر الملاحق)، وسأكون ممثنا لسيادتكم بتقديم هذه الرسالة مع ملحقاتها باعتبارها وثيقة رسمية، لتوضع كبنود في جدول أعمال الإجتماع (United Nations,2000,p1).

وقد ورد في الفقرة الأولى من بنود هذا الاتفاق على أنه: طبقا لترتيبات الاتفاق الإطار واتفاق وقف المعارك، يجدد الطرفان تأكيدهما على مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، مثلما نص عليه القرار رقم:1/16، والذي صادقت عليه قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة عام 1964، وعليه تم خط الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالقانون الدولي الساري المفعول .

لقد احتوى البند السادس من الاتفاق على ما يلي:

1 - إن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه.

2 - يسمح طرفا النزاع للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسجيل هذا الاتفاق

لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بما يتوافق مع المادة:102من ميثاقها .

كما حمل الاتفاق توقيع كل من الرئيس الارتيري آسياس أفورقي، الرئيس ميلاس زيناوي عن أثيوبيا، وبشهادة كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ممثلا عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مادلين أول برايت وزيرة الخارجية الأمريكية ممثلا عن الولايات المتحدة، كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا عنها، سليم أحمد سليم الأمين العام لمنظمة

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإرتيري (1998 – 2000)

الوحدة الإفريقية ممثلا عنها ورينو سيري الممثل الخاص لرئيس الإتحاد الأوروبي ممثلا عنه (United Nations,p10-11).

لقد ألقى الرئيس الجزائري بهذه المناسبة كلمة جاء فيها ما يلي: «... ومن باب التنكير، أقول هنا أنني بناء على الثقة التي جددتموها لي خلال قمة لومي، واصلت جهودي في سبيل تحقيق التسوية النهائية للنزاع بين أثيوبيا وارتيريا، وذلك بفضلكم ودعمكم ومساعدتكم... وقد أفضت هذه الجهود يوم 12 ديسمبر 2000 في الجزائر العاصمة تحت إشراف كل من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، وبحضور شركائنا، إلى التوقيع على اتفاق سلام وضع حدا لقراية ثلاث سنوات من المواجهات والمحن والمعاناة، وهو حدث تاريخي سيبقى مفخرة لشعبي البلدين وإفريقيا قاطبة...» (رماني ابراهيم، ص. 486). وفي تعليق للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان وصفه بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية.

الخاتمة:

استطاعت الجزائر بفضل مساعيها السابقة وبخبرة دبلوماسيتها، أن تسترجع هيبتها الضائعة جراء الأزمة الأمنية الحادة التي مرت بها في تلك الفترة، والتي شهدت استقالة الرئيس السابق اليمين زروال، ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أن تستميل إلى صفها الدول الإفريقية، فكانت القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية فرصة لها، من أجل العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الوساطة في النزاع الإرتيري الأثيوبي، وأن تعود كذلك الى ممارسة دورها الريادي في عموم القارة، وهي التي أيدت مبادرة الرئيس الليبي معمر القذافي، بضرورة

ضح دماء جديدة في منظمة الوحدة الإفريقية، بإدخال آليات تتماشى مع التطورات والتحولت التي شهدتها ويشهدها العالم.

إن اتفاق السلام الشامل، كان بمثابة قيمة إضافية للجزائر، لأنها التزمت من خلاله مبدأ الحياد في تسوية النزاعات، وذلك بتطبيقها لمبدأ الحل السلمي والحوار ضمن الإطار الإفريقي، وكل هذا كان يتم تحت رعاية إقليمية ودولية، وأن شخصية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تحظى باحترام الدول الإفريقية، إضافة إلى موقف الجزائر الحيادي من خلال وقوفها على مسافة واحدة من الجميع.

الأمر الذي سهل لها تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتخاصمين، من أجل أن يتمكن شعبيهما من العيش في ظل تعاون، فرضته عليهما ظروف جغرافية، اقتصادية وحضارية، وبهذا عززت الجزائر مكانتها التي أكسبتها احترام الجميع، باعتبارها رقما صعبا في المعادلة الإفريقية، والذي كان ثمرة نضالاتها بعد استقلالها، وقد سخرت في سبيل ذلك كل ما تملك لخدمة مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية، مساهمة منها في إرساء أسس الأمن والسلام في القارة .

الهوامش:

المصادر

الوثائق

- United Nations(19 June, 2000), Security Council, S/2000/601.
- United Nations(2000), General Assembly, Security Council, Fifty-fifth session, A/55/686- S/2000/1183
- Dagne Ted(July 6, 2000). ” The Ethopia-Eritrea conflit”, CRS Report for congress. congressional Research Service, the Library of congress.

الكتب باللغة العربية

- بوعشة محمد،(2004) الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإرتيرية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت.
- بكر محمد عثمان،(1994) تاريخ إرتيريا المعاصر أرضا وشعبا، [د.ن.]، الطبعة الأولى، القاهرة،
- بكاي منصف،(2017) دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسية إفريقيا، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- بالحبيب عبد الله،(2011) السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

المساعي الجزائرية في فض النزاع الأثيوبي الإرتيري (1998 – 2000)

- دياب أحمد إبراهيم: لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية (1401هـ/1981م)
- حميدي جعفر عباس، (2012) تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد رأفت إجلال، نصر الدين إبراهيم أحمد: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985
- رماني إبراهيم: مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، منشورات ANEP، الجزائر
- الجمل شوقي، إبراهيم عبدالله عبد الرازق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثانية 1422 هـ، 2002 م

ب/الكتب باللغة الانجليزية

- Duvernois Louis et Autres (2004) i, Erythrée, Ethiopie pour un renforcement de la présence Française Dans le corne De l'Afrique, groupe inter parlementaire France-Djibouti et corne de l'Afrique du Senat,

الدراسات والمقالات

ا/ باللغة العربية

- الأنصاري فاضل، (آب، أوت 1975)، "إرتيريا وأثيوبيا قبل الإتحاد"، مجلة المعرفة، المجلد:3، العدد:162، دمشق، آب، أوت 1975
- العنكبي طه حميد حسن، (جوان - ديسمبر 2010) " تطور الصراع الإرتيري الأثيوبي ومواقف القوى الإقليمية والدولية " ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد: 3، العدد: 2، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، جوان - ديسمبر 2010
- سليمان عطا الله، يوسف عبد الحر هناء، (2015) "مشكلات إرتيريا الجيو بو لينتكية"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد:26، العدد: 4، بغداد

ب/ باللغة الانجليزية

- Lyons Terrence(June, 2009): "The Ethiopia-Eritrea Conflict and the Search For peace in the Horn of Africa", Review of African political Economy, No. 120:167-180 Roape publications Ltd institute for conflict Analyses and resolution center for global studies, Georgie Mason University, London, June, 2009
- Eritrea & Ethiopia the Horn of Africa war,(2000)," Mass " Human rights watch : Explusions and the Nationality" issue(June1998 -April,January2003, vol:15, No.3(A), 350 Avenue 34th Floor, NewYork, http: www.hw.org,

- Abdelfatah Nadia,(2012)'' Attaque des territoires L'Erythriée par perspectives Africaines , volume :10.
- Duvernois Louis et Autres ,(novembre, 2004) Djibouti, Erythrée, Ethiopie pour un renforcement de la présence Française Dans le corne De l'Afrique, groupe inter parlementaire France-Djibouti et corne de l'Afrique du Senat

الإطروحات

ا/ باللغة العربية

- مقدم فيصل،(2007-2008) الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي الإرتيري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، إشراف: سعد الله عمر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،
- لحول بلقاسم،(2003-2004)، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي الدولي، تخصص قانون عام، إشراف: محمود مراد، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليلة
- العربي فارس،(2012-2013) دور الوساطة المختلفة في تسوية النزاع الأثيوبي الإرتيري 1998-2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: سنطوح حسين، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3
- العايب سليم،(2010-2011)،الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف: بن عنتر عبد النور، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1

ب/ باللغة الانجليزية

- Gedamu Minale Kalewongel,(2006-2008,): Ethiopia and Eritrea: The Quest For Peace And Normalizations, A Thesis Submitted For the Degree of Master of philosophy in peace and Conflict Transformation, , Faculty of Social Sciences, University of Tromso, Norway.
- Dias Magnolia Alexandra(2008): An inter-State War in the post-cold war Era: Eritrea-Ethiopia(1998-2000), A Thesis Submitted For the Degree of Doctor of philosophy in international Relations, published by praquest LLC, School of Economic And political Sciences, London